

External Reference As A Pragmatic Mechanism For Meaning Construction A Pragmatic Textual Study

الإحالة الخارجية كألية تداولية لبناء المعنى دراسة نصية تداولية

Received 2025-06-16
Accepted 2025-10-19
Published 2026-04-07

Sidibe Ousmane*¹, Mohammed Bin Dhafer Al-Hazmi²

^{1,2}Linguistics Department, Islamic University of Madinah, Saudi Arabia

sidibe122@yahoo*¹, 1-tawoos@hotmail.com²

To cite this article: Ousmane, Sidibe., Al-Hazmi, Mohammed Bin Dhafer. (2026). External Reference As A Pragmatic Mechanism For Meaning Construction A Pragmatic Textual Study. Ijaz Arabi: Journal of Arabic Learning, 9 (2), 743-763, DOI: <https://doi.org/10.18860 /ijazarabiV9i2.36656>

Abstract

This study investigates the relationship between pragmatics and external reference, considering external reference as one of the principal mechanisms of pragmatic analysis. It outlines the concepts of pragmatics and external reference, emphasizing their points of intersection on the grounds that external reference operates as a pragmatic device. The discussion then turns to the notions of intention and acceptance and their essential role in meaning construction, stressing that effective communication must rest on these two principles. The study further examines the speaker's role and purposes in employing external reference, noting that one key aim is to stimulate the addressee's cognitive engagement and involve them in co-constructing the text and generating meaning. On this basis, speakers are classified into two types: those who are aware of extralinguistic reality and those who are not. Attention is also given to the hearer's role in accepting external reference, as an active participant in interpretation and meaning-making. The study concludes that external reference is directly tied to pragmatics, forming an integral component of it, and constitutes a vital tool in language teaching and learning, since it situates language within its actual performative context and links linguistic output to its extralinguistic environment.

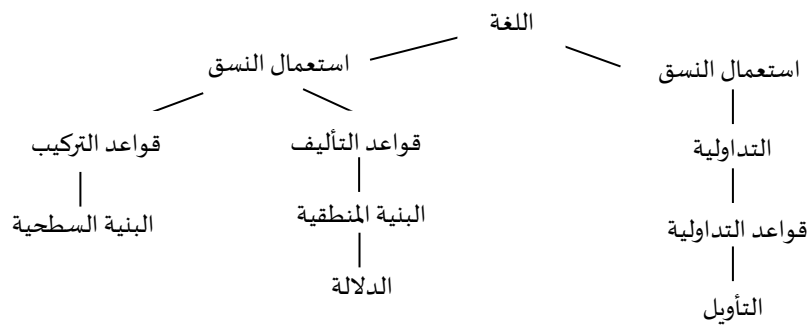
Keywords: Reference; External; Pragmatics; Sender; Receiver

المقدمة

تُعد الإحالة من أبرز آليات السبك النصي واتساقه، فهي السياج وواسطة قلادة الربط النصي، وهي من أهم عناصر السبك النحوي؛ لقدرتها على الجمع بين المتفرقات وجذب بعضها بعضاً، فيها يستطيع المتلقي من إيجاد وشائج الصلة بين عناصر الخطاب، سواء داخل النص أو خارجه. وقد اصطلح النصيون على أن يسموا العلاقة الافتقارية التي تكون بين عناصر النص الداخلية أي التي تكون محصورة في مكونات النص ذاته بـ(الإحالة الداخلية أو النصية)، وأما ما كانت علاقاتها تتجاوز حدود النص بحيث تشير إلى المرجعيات الواقعية أو السياقات النص، بحيث لا تتم دلالة النص إلا باستحضار تلك المرجعيات أو السياقات المحيطة بالنص، فإنهم سموها (الإحالة

الخارجية أو المقامية). وأما التداولية فإنها تهتم وتُعنى بارتباط النص بسياقه ومقامه التداولي الذي هو (المقام، والمتكلم، والمخاطب، وزمن الخطاب، ومكانه)، ومن هنا تتقاطع الإحالة الخارجية مع التداولية. ودراستها بمنظور تداولي تكشف عن آليات تشكيل المعنى وإنتاجه متصلة بالواقع، غير مَنئي عنه، كما هو واقع الإحالة النصية الداخلية. فالمعنى كما أوضحه فان ديك لا يتشكل إلى بواسطة ثلاثة مراحل أساسية: مرحلة البناء الصورة وهي (اللغة)، ومرحلة الدلالة، ثم مرحلة التوظيف أي توظيف اللغة في نسق استعمالها تداولي، وتبين هذه العلاقة الترابطية بين هذه المراحل بالرسم الآتي –كما ذكره جواد ختام عن (آن ربول، وجاك موشلر)– (2016 Jawad Khitam):

رسم ١ ارتباط النص بسياقه ومقامه التداولي



وعليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى إبراز دور الإحالة الخارجية كألية تداولية في بناء المعنى، وكيفية توجيه التفاعل الخطابى بين المتلقي والسماع، وكيفية منح النص والخطاب شرعيته الواقعية من خلال تحوله من مجرد البنية اللغوية المغلقة إلى بنية لغوية متسمة بالحيوية والمرونة تؤدي وظيفية حقيقية في العالم الواقعي. وتسعى إلى الإجابة عن تساؤلات منهجية تتعلق بالإحالة الخارجية بوصفها آلة من آليات التداولية، وكيف تجعل الخطاب خطابا تشاركيا يتسم بالواقعية والمرونة، وما دور طرفي الخطاب في بناء هذا الخطاب التشاركي وتوجيه المعنى بناء على القصدية والمقبولية أو توجيه السلوك اللغوي نحو هدف محدد معين في الواقع اللغوي.

منهجية البحث

وقد اقتضى البحث المنهج التحليلي الوصفي، وذلك من خلال وصف ظاهرة الإحالة الخارجية وظاهرة التداولية مع تحليل الآليات التي تعتمد عليها الإحالة الخارجية في خلق المعنى وتحقيق التواصل الناجع باعتبارهما –الإحالة الخارجية والتداولية– من أهم الأدوات التواصل والتعليم. واقتضت طبيعة البحث أن يقسم إلى إطار نظري ومبحثين، وقد أتى الإطار النظري مبينا جوانب نظرية متعلقة بالإحالة الخارجية والتداولية من حيث نقاط التقاطع، والقصد والقبول فيهما، ثم المبحث الأول اختص بالمرسل ومقاصد الإحالة الخارجية كألية تداولية، وجاء المبحث الثاني

ليسلط الضوء عن المتلقي ودوره في قبول الإحالة الخارجية، إذ بهما تكتمل العملية التواصلية، ويتحقق التعليم الناجع، وفي الختام عُرض أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

نتائج البحث ومناقشتها

التداولية والأحالة الخارجية ومواضع التلاقي بينهما

التداولية pragmaticus لها مقابلات عدة في العربية، منها (البراغماتية أو البراجماتية) وهاتان الكلمتان ترجمة حرفية للغة الأجنبية، ويُطلق عليهما الوظيفية والسياقية، وتكاد دلالاتها اللغوية تتفق مع دلالة (الإحالة)، والناظر في المعجمات العربية يرى أنها تدور حول (التحويل والتغيير والتبديل والانتقال) الأثير، (1972 Ibn Faris ، 1999 Al-Harawi ، 1979 Ibn Al-Atheer)، وتلك هي المعاني اللغوية لكلمة (الإحالة)، وأما التداولية في اصطلاح اللسانيين، قد أورد جواد ختام عدة تعريفات عن اللسانيين، وتداول أغلب هذه التعريفات حول ثلاث ركائز أساسية:

١- السياق الحامل للخطاب.

٢- المتكلم وقصده.

٣- المتلقي ومدى تأثير الخطاب فيه، وهو مبني على كيفية تأويله للخطاب وقدرته على قبوله.

وعُرف بأنها: "تُعنى بدراسة المعنى كما يعبر عنه المتكلم أو الكاتب، ويؤوله المستمع أو القارئ" وقد علق جواد ختام على هذا التعريف بأن التداولية (هي دراسة لمقاصد المتكلم)، (2016 Jawad Khitam)، ويرى الباحث أن هذا لا يستقيم إذ إن العملية التواصلية لا تتحقق إلا بمشاركة الطرف المقابل، فهي لا تحقق أهدافها إلا إذا شارك الطرف الثاني المقابل، ولذلك فإن التعريف الأكمل الذي يأخذ هذه الركائز الأساسية بعين الاعتبار هو التعريف الذي يرى أنها: "دراسة استعمال اللغة في الخطاب، ودراسة الإشارات النوعية التي تثبت وظيفتها الخطابية في اللغة" (2016 Jawad Khitam)، وقد أكد جواد هذا المعنى بقوله: "والخيط الناظم بين هذه التعريفات هو اتفاقها على أن التداولية تركز على كل ماله علاقة باستعمال النسق" (2016 Jawad Khitam).

وأما الإحالة الخارجية (المقامية) فقد عرفها الأزهر الزناد بقوله: "إحالة عنصر لغوي إحالي على عنصر إشاري غير لغوي موجود في المقام الخارجي" (1993 Al-Azhar Al-Zanad)، وعرفها الفقي بقوله: "الأنماط اللغوية التي تشير إلى الموقف الخارجي عن اللغة غير أن هذا الموقف يشارك الأقوال اللغوية" (2000 Afffi, Ahmad)، بمعنى أن العنصر الإحالي يكون مذكورا داخل النص وأما العنصر الإشاري فلا يكون له وجود في النص وإنما يُفهم من ملابسات النص وما يحيط بالنص من الأحداث والأحوال التي تحقق كلية النص، وهذا يتوقف على معرفة سياق النص، والمواقف والأحوال المختلفة التي تحيط بالنص.

فالعنصر الإشاري الخارجي يُسهم في خلق النص وإيجاده، وليس له دور مباشر في التحقيق التماسك الداخلي للنص؛ إذ إنه مذكور خارج النص اللغوي، ولكنه -سبقت الإشارة إليه- يسهم في خلق النص، وخلق النص لون من ألوان التماسك التي تنغيها الدراسات النصية؛ إذ إن النص المكتفي بالعنصر الإحالي يبقى مهما غامضا إذا لم يُعلم العنصر الإشاري، فالعنصر الإشاري عامل ضروري في تحقيق التكامل الدلالي للنصوص.

وأما مواضع التلاقي بين التداولية والإحالة الخارجية فهي أن التداولية تُعنى بربط الخطاب بسياقه التداولي المكون من (المقام، والمتكلم أو المرسل، والمتلقي أو المخاطب، وزمن الخطاب ومكانه) وأما الإحالة الخارجية فهي إحالة عنصر لغوي إلى المقام أو السياق، فالإحالة الخارجية تعد بمثابة جسر بين النص والواقع، وهي تؤدي وظيفة تداولية مهمة في تشكيل النص وبناء المعنى، وتوجيه بوصلة فهم المخاطب والمتلقي، فهي تربط الخطاب بسياقه وتوضح مقاصد المتكلم ودور المتلقي في قبول النص أو الخطاب، ويمكن تلخيصها في نقاط:

١. عدم اكتفاء الإحالة الخارجية برموز النص الداخلية، وإنما تستدعي وقائع أو أحداث في العالم الفعلي الحقيقي، كذلك التداولية تشير إلى أن دلالة النص لا تكتمل إلا باستدعاء المرجع الخارجي.
٢. الإحالة الخارجية تؤكد على المعرفة المشتركة بين طرفي الخطاب، وكذلك التداولية تعني هذه الخاصية لفهم الخطاب.
٣. الإحالة الخارجية إنما تربط النص بالواقع لرفع اللبس وإزالة الوهم، وكذلك التداولية تجعل هذا شرطا أساسيا لنجاح العملية التواصلية.
٤. الإحالة الخارجية تعد من أهم الأدوات الحجاجية؛ لأنه تعزز وتؤكد قوة الحجة لاعتمادها على الواقع، والتداولية تثبت وجود هذا الشيء خارج النص إذا كان تتناوله مقاصد المتكلم.

الإحالة الخارجية والتداولية بين القصد والقبول

تعد القصد والقبول معيارين من المعايير السبعة التي تحكم مسار النصوص وتتحكم إليها المنطوقات اللغوية، وبها تتحقق نصية النصوص، وهذه المعايير -كما سبق تناولها- ذكرها دي بوجراند لتكون ميزانا توزن بها النصوص، ومرآة تُعرض عليها صنوف من المنطوقات، وتتفاوت نسبة حضور هذه المعايير بينها في النصوص، فمنها ما لا يفارق النص، بل يكون حضوره متحتما، كمعيار السبك والحبك، ومنها ما ليس لازما كمعيار التناس.

والدراسات النصية -كما هو معلوم- ترتكز على ثلاثة أبعاد رئيسية أو منطلقات أساسية ثلاثة: (١) البعد الشكلي، وهو دراسة البنية النحوية الشكلية للنصوص، (٢) البعد الدلالي، وهو دراسة

المعنى المرتبط بالشكل البنيوي، (٣) البعد التداولي، وهو دراسة النص باعتباره حدثا تواصليا حاصلًا بين المنجز والمستقبل، فينظر فيه إلى قصد المتكلم أو منجز النص وإلى مدى استعداد المستمع أو القارئ لقبول النص بناء على السياق الذي قيل فيه النص..

فالدراسات النصية تقوم على إيجاد مواءمة بين البنية النحوية والبنية الدلالية مراعيًا الحدث الكلامي، أو البعد التواصلية الذي يحدد صحة قصد المنجز، واستعداد المتلقي لقبوله بناء على توفر مجموعة من المعايير الحاكمة للنص. فالقصد عملية خارجة عن المنطوق، وهي عملية ذهنية تسبق الوجود الفعلي للنص، وأشار سعيد بحيري إلى هذا المعنى بقوله وذلك في معرض بيان مقصود عبد القاهر الجرجاني بـ(قصد المتكلم) فقال: "يضم عملية نفسية يقع فيها ترتيب للدلالة النفسية واختيار المناسبة لها، يعقبه وجود فعلي للمنطوق وهو ما عناه بالكلام" (2005 Bahiri Saeed)، فترتيب المنطوقات ذهنيًا راميًا في ذلك هدفًا معينًا وغرضًا محددًا مع تضمين المنطوق ملامح ذلك الغرض هو ما يسمى القصد. فالقصد (القصدية) هو أن يكون النص مضمنا لقصد المتكلم أو المنشئ، وقد عبر عنه الدكتور أحمد عفيفي بقوله: ويعني التعبير عن هدف النص أو تضمن موقف منشئ النص" (2001 Afifi Ahmed). فأى منطوق خال من القصد يعد لغوا، ولذلك جعل نحاة الجملة القصد مدار الإفادة من الكلام، فقالوا: كلام لفظ مفيد بالوضع" وقد فسر لفظ (الوضع) بالقصد، فالمتكلم لا بد أن يكون له قصد في الكلام وإلا عد الكلام لغوا لا فائدة ترجى منه. فالقصد إذن "أن يكون النص وسيلة من وسائل متابعة خطة معينة للوصول إلى غاية بعينها" (1998 De Beaugrand).

وأما القبول فالمقصود منه (جاهزية المتلقي لقبول النص أو اطمئنان المتلقي إلى المنطوق بناء على توفر مجموعة من الضوابط والقواعد التي تحكم مسار النص، والتي من خلالها يُحكم بتماسك النص)، وقد عرّفه تمام حسان بقوله: "وهو يتضمن موقف مستقبل النص إزاء كون صورة ما من صور اللغة ينبغي لها أن تكون مقبولة من حيث نص ذو سبك والتحام (1998 De Beaugrand).

من خلال هذه التعريفات يُعلم أن القبول سمة من سمات المتلقي أو وظيفة من وظائفه، المتلقي يقبل النص أو يردّه بناء على توفر سمات التمسك في النص، فعليه لا بد أن تتوفر لديه كفاءة تتيح له الحكم على النص من حيث القبول أو الرد، وهي ما تسمى بالكفاءة التأويلية (Bahiri Saeed 2005)، ولا بد له أيضا من إدراك السياق، والمواقف والظروف التي قيل فيها النص، فالمواقف والظروف المحيطة بالنص تساعد المتلقي الفطن على أن يحكم على النص من حيث القبول أو الرفض. فيُعلم من ذلك أن المتلقي شريك المنجز في عملية بناء النص؛ إذ الكفاءة النصية مطلوبة من كل منهما، فالمنجز يستند على ته الكفاءة في تضمين خطته وقصده في النص، والمتلقي يقبل النص بناء على كفاءته النصية التي تهديه للحكم على النص من حيث التماسك أو عدمه.

فالنص المتناسك هو النص الذي يحتوي على قصد المتكلم، أو المنجز، بأن يكون معيناً للقارئ على الوصول للهدف المرسوم من قبل المنجز، مع اشتماله على جملة من الضوابط المقومة التي تحقق نصية النص، وتعين القارئ على قبول النص، مراعيًا في ذلك السياق، والمواقف التي تحف النص. ولا شك أن من أهم الضوابط التي تعين القارئ أو المتلقي على قبول النص بناءً على تماسك أجزائه وتلاحمها، ضابط (السبك والحبك) الذي يدل على الترابط الشكلي والمفهومي بين المنطوقات والحبك والسبك محركان أساسيان من محركات علم النص؛ إذ بهما يتم الربط الشكلي والربط الدلالي، اللذان عليهما مدار الدراسات النصية، وهما قطب رحاها. وقد ذكر النصيون أدوات عدة التي تحقق الربط بشكليها إلا أن أهمها وأدلتها على المقصود (الإحالة) التي نحن بصدد تناولها. والإحالة تتميز بأنها تحتوي على الأبعاد النصية الثلاثة التي سبق ذكرها، أو البعدين على سبيل الاستقلال، والبعد الثالث على سبيل التبع.

فالإحالة بشكليها تستند على البعد الدلالي، والبعد التواصلي في إيجاد قاسم مشترك بين العنصر الإحالي والعنصر الإشاري، إلا أن هذين البعدين يستلزمان البعد الثالث الذي هو البعد البنيوي، فمراعاة البعدين نابعان عن مراعاة البعد الشكلي، فهو الذي يحدد وينظم مساره. وقد قُسمت الإحالة بناءً على البعدين المذكورين، فما كان الجانب الدالي غالب عليه سموه الإحالة الداخلية، وما كان الجانب التواصلي غالب عليه سموه الإحالة الخارجية المقامية، ولا شك أن القسمين يسهمان في تماسك النص وتلاحم أجزائه، فإحالة الخارجية - كما سبق تعريفها - تربط عنصراً لغوياً مذكوراً في النص بعنصر غير لغوي مذكور خارج النص بحيث يؤدي هذا العنصر دوراً تفسيريًا للعنصر الداخلي. ولا شك أن استكشاف ما ليس مذكوراً في سلك النص لا يمكن إلا بمعونة ملابسات هذا النص ومعرفة الظروف التي قيل فيها النص، والسياق الذي سيق النص فيه، وهذا مبني على معرفة المرسل أو منجز النص، وقصده في الإحالة، وعلى معرفة المتلقي ودوره في قبول النص المشتمل على الإحالة.

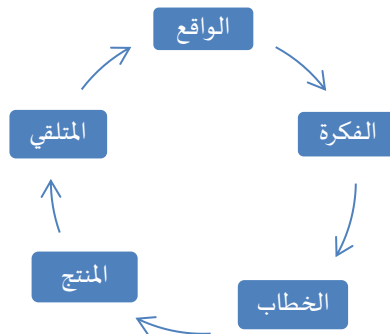
المرسل، ومقاصد الإحالة الخارجية كآلية تداولية

(المرسل) اسم فاعل من (أرسل يرسل مرسلٌ)، وهو من (ر، س، ل) بمعنى التتابع وعدم الانقطاع، قال ابن فارس: "(رسل) الراء والسين واللام أصل واحد مطرد منقاس، يدل على الانبعاث والامتداد... وتقول جاء القوم أرسالا: يتبع بعضهم بعضاً" (1972 Ibn Faris)، ويقول أحمد مختار عمر: "أرسل/ أرسل بـ يرسل، إرسالاً، فهو مُرسل، والمفعول مُرسل، أرسل الشيء/ أرسل بالشيء: أخرجه، أطلقه من غير تقييد... أرسل الكلام على عواهنه: تكلم بما حضره من دون تفكير" (Ahmed Mukhtar, 1998).

وعلاقة المعنى اللغوي الذي هو (التتابع وعدم الانقطاع) بالمعنى الاصطلاحي الآتي ذكره، هو أن المتكلم أو الكاتب يطلق المنطوق أو المكتوب متتالية مترسلة منتظمة ومنسجمة بعضه مع بعض، فالمنطوق يتبع بعضه بعضا دون انقطاع بناء على فرضيات فكرية سابقة للمنطوق هو القصد. فالمرسل: هو من يعد المكون الخطابي بناء على فرضيات سابقة للخطاب، المنسجم مع الواقع الثقافي والوضع الاجتماعي، معتقدا في ذلك انجاز أو تحقق تلك الفرضيات بواسطة هذا المنجز المكتوب أو الملفوظ. بمعنى أن المرسل هو الشخص الذي يبادر بالاتصال مع طرف آخر -سواء كان هذا الطرف فردا أو جماعة- بواسطة خطاب ملفوظ، أو مكتوب يتضمن فكرة، أو رأيا معدا قبل العملية التواصلية، (2020 Kamal Al-Hajj) آجها في ذلك بالسياق والمواقف، والأحداث التي تحقق له التواصل الفعال. فالمقصود بـ(فرضيات سابقة للخطاب) هو القصد وهو المحرك الأساسي لإنشاء الملفوظات، وذلك أن العملية التواصلية تمر بثلاثة مراحل أساسية: مرحلة التخطيط وتسمى (مرحلة إنتاج النص) وهي مرحلة مهمة لبناء النص؛ إذ إنها تقع خارج (2005 Bahiri Saeed) اللغة فهي عملية فكرية بحتة، وفيها يستلم المنجز الأفكار والمقاصد التي يريد إيصالها إلى المخاطبين وكيفية إيصالها، بمعنى اختيار الوسائل المناسبة التي سيؤدي بها تلك الأفكار، ولا بد أن تكون المنطوق أو المكتوب مضمنا لملامح تلك الأفكار أو المقاصد الرامية.

وبعدها تأتي مرحلة تكييف النص أو تشكيل النص، ففي هذه المرحلة يتم اختيار الملفوظ وتقصي الخيوط التي تحقق انسجام الملفوظات مع بعضها بعضا، وهي عملية لغوية بحتة، فتفتقر إلى معرفة الضوابط اللغوية، أو المعايير اللسانية التي تحقق انسجام تلك الملفوظات. والمرحلة الأخير هي مرحلة التفسير، وتقوم هذه المرحلة على المتلقي أو المخاطب، ففيها يقوم المتلقي باستقبال المنطوق وتحليله بناء على مرجعيته اللغوية والفكرية. ويدخل في الفرضيات السابقة للخطاب (فرضية الواقع) وهو الإدراك والإحاطة بالواقع، الواقع هو الدافع الأساسي للفكرة والقصد، فبالنظر إلى الواقع وما يدور فيه من الأحداث والمحفزات تخطر في البال الفكرة التي تؤدي إلى إنتاج الخطاب، فبحسب اختلاف الواقع والنظر إليها تختلف الخطابات من خطابات سياسية، وخطابات اجتماعية، وخطابات دينية وهلم جرا.

رسم ٢ المراحل ابتداء من ملاحظة الواقع



فالواقع: هو الحدث الفعلي المطابق لما في الخارج.

الفكرة: هي صورة هذا الواقع كما يتشكل في ذهن المرسل (وهذه الفكرة قد تكون مطابقة للواقع وقد لا تكون متطابقة، بل مشوّهة).

الخطاب: هو الرمز اللغوي، أو التعبير اللغوي الذي يشكله المرسل ويصوغه بناء على فكرته.

المرسل: هو الشخص الذي ينقل الفكر عبر تعبيره وخطابه.

المتلقي: هو من يستقبل الخطاب المشتمل على الفكرة الدافعة للخطاب، وهو إما أن يحمله وفقا للواقع فهو إذن مدرك للواقع، أو لا يحمله عليه، فهو غير مدرك للواقع، ولذلك صار الشكل شكلا دائريا؛ لأن المتلقي يعيد الخطاب إلى الواقع ويفسره بناء عليه (Roman Jakobson، Translated by Mohamed El Wali and Mubarak Hanouz, 1988).

فمدار التواصل على هذه المراحل الثلاثة أو الأربعة التي تتوزع ما بين عملية لغوية وعملية غير لغوية، فمرحلة الإنتاج ومرحلة التفسير تقعان خارج اللغة؛ إذ إن الأولى عملية فكرية بحتة، والثانية تعتمد على ملابسات النص، كالمقام، والأحداث التي تحيط بالنص. فبناء على ما سبق يمكن تقسيم المرسلين إلى قسمين رئيسيين هما: (١) المرسل المنقطع عن الواقع، (٢) والمرسل المدرك للواقع. فالمرسل المنقطع عن الواقع هو المرسل الذي يُعدُّ الخطاب بناء على فرضيات لا تمس الواقع الاجتماعي، والثقافي الذي يعيش فيه، أو هو المرسل الذي لا يأخذ بعين الاعتبار نفسيات المخاطبين، ولا الأحداث الاجتماعية التي تحيطه عند كتابة النص، أو إعداد الخطاب.

وقد سبق أن أشرنا إلى أن المستمع أو المحلل شريك المنثى أو المرسل في عملية بناء النص، فحينئذ لا بد أن يكون المرسل على إدراك تام بما تحف النص من الأحداث التي تساعد المستمع على فك شفرات النص، وتحليل رموزه، وبيان ما خفي فيه، ولا يمكن ذلك إلا إذا ربط المرسل بين النص والواقع الذي يعيشه، فمن هنا كان الصحابة رضوان الله عليهم من أدرك الناس للدلالات القرآن الكريم والحديث النبوي من غيرهم؛ لأنهم شاهدوا التنزيل وعایشوا النبي عليه الصلاة والسلام. فمرسل النائي عن الواقع لا يمكن تحليل خطابه، ولا يمكن إدراك مغابنها، فهو إذن بعيد عن تحقيق الهدف من الخطاب الذي هو الفهم والإفهام، فخطابه خطابات تخيلية أكثر من كونها خطابات واقعية.

وأما المرسل المدرك للواقع: فهو المرسل الذي عنده فرضيات واقعية يتطلع إلى تحقيقها اعتمادا على نفسيات المخاطبين، والأحداث التي يصارعونها في حياتهم اليومية، وثقافتهم التي تطبعوا بها. فهو يبني الخطاب وينثى النصوص بناء على الواقع الحياتي للمستمعين والقراء، ويجعل القارئ مشاركا معه في عملية بناء النص، ويطلع على كل إحالات النص، وما يحتويه من الرموز العلمية التي يصعب فك شفراتها إلا لمن شارك في بناء النص.

ومما يدل على ذلك قول جواد ختام عن وجهة نظر ديكرو بالمتكلم (إن المتكلم... عبارة عن المُخْرَج الذي يوزع الأدوار داخل الخطاب) (2016 Jawad Khitam)، فتوزيع الأدوار مبني على العلم بالأدوار، وإدراك المخاطبين بدور كل منهم، وهذا دليل على أن المتكلم أو المرسل لا بد أن يكون على علم بأدوار المخاطبين، حتى يوزعها في الخطاب، مع تضمين الخطاب بما ينبه المخاطبين على دور كل منهم حتى لا تختلط الأدوار بعضها ببعض، وهذا القدر المشترك من الأدوار دليل على أن المخاطبين شركاء المرسلين في بناء النص.

فعليه خطاب المرسل المدرك للواقع إما يكون موافقا للتطلعات المخاطبين فيسمى الخطاب التوافقي، أو يخالف تطلعات المخاطبين فيسمى الخطاب التبايني، وفي كلا الحالتين إما أن يكون المرسل قد اكتفى بالعلامات والرموز اللغوية الظاهرة في تحقيق الفرضيات التي أعدها قبل بناء النص، وإما أن لا يكتفي بهذه الرموز الظاهرة، بل يجعل تلك الرموز دليلا على التناسج المفهومي بين النص والأحداث الخارجية.

فالمرسل الذي لا يكتفي بالرموز الداخلية وإنما يجعل تلك الرموز دليلا على الأحداث الخارجية، والمقامات المختلفة هو المرسل المدرك للواقع التخاطبي النصي؛ لأنه يدرك تمام الإدراك أن النص اللغوي أو الخطاب اللغوي هو النص الذي يتفاعل مع الواقع الحياتي للإنسان من الظروف، والأحداث المختلفة. وقد اصطلح بعض النصيين على تقسيم النص إلى وحدتين أساسيتين هما (1993 Al-Azhar Al-Zanad):

١. وحدات متبادلة، وهي المكون اللغوي أو البنية السطحية للنصوص اللغوية، وكيفية تعاقب تلك البنية الداخلية.

٢. ووحدات قارة ثابتة، وهي الأحداث التي تحف النص والتي تسبق وجود النص فتتكيف مع الوحدات الداخلية المتبادلة، وتعرف هذه الوحدات ب(المقام) وهي الإحالات الخارجية للنص.

فعليه النص الإحالي الذي لا يكتفي بالرموز الداخلية لا يمكن تفسيره إلا بواسطة إدراك الروابط المعنوية التي تجمع بين النص وملابساته المتعددة، والتي لا تخلو من إدراك المقام الذي قيل فيه النص، والأحوال النفسية للمخاطب والمتلقي، والثقافة الاجتماعية التي تتمثل في المخاطبين، فالنصوص بنات المجتمع، وفيه يقول القائل: "إذ النص مثل العالم الذي ينقله أو يصوره يتكون من عناصر تربط بينها علاقات..." (1993 Al-Azhar Al-Zanad)، فهو يشير إلى حتمية وجود العلاقة تربط بين أنحاء النص، فكما أن انتظام سير العالم يكون بتوشح العلاقة بين أفرادها فكذلك النص لا يستقيم له اعوجاجه إلا بالروابط الشكلية والدلالية، ومن تلك الروابط الأحداث الخارجية.

وإذا رمنا المجازفة في الحكم نقول إن أي نص لغوي لا يأخذ بعين الاعتبار المقام الخارجي، والظروف المحيطة بالنص، والأحداث التي قيل فيها النص، لا يمكن الاطمئنان إليه ولا الاعتماد عليه

في بيان ملامح التطور التي رامتها الدراسات اللسانية الحديثة؛ وذلك لعكر المسار الذي ينتهجه مثل هذه النصوص -الذي هو النأي عن الأحداث الاجتماعية والثقافية-، فمثل اللغة في المجتمع مثل الفرد تمام بتمام، فالفرد الذي لا يتفاعل مع غيره من أفراد المجتمع يبقى منعزلاً لا يُلقَى له بال، ولا يسند إليه أمر ذي بالٍ، ولا يُلقى له معينٌ في أغلب الأحيان، فكذلك المنجز اللغوي الذي لا يلقي البال ولا يتفاعل مع مكونات المجتمع حُقَّ له أن يبقى معزولاً عن التناول في أوساط الدرس اللغوي.

وهذا بخلاف النص الحوارى الفلسفى فهو لا يعتمد على الأحداث الجارية بين المتكلم والمخاطب فقط وأحوالهما، بل لا بد من إيراد كلام داعم لما يقولانه، وقد أشار الأزهر إلى هذا بقوله: " وهذا النوع من الخطاب (المنقول) أو (المتحول) على حد عبارة بلومفيلد Bloomfield، يمكنه أن يشغل حيزاً هاماً في الكلام، ذلك أنه يستحيل الاقتصار في المحاورات على ما يعيشه المتكلم من أحداث، فننقل كلام غيرنا وننقل كلاماً لنا كما قد سبق... " (1993 Al-Azhar Al-Zanad).

فبناء على ما سبق من أن المرسل المدرك للواقع هو الذي يوجد قاسماً مشتركاً بين اللغة وملابساتها، من خلال جعل الرمز اللغوي دليلاً على المحذوف، أو ما تحفها من الأحداث، والظروف، والمقامات المختلفة، فعليه لا بد أن يكون للملقي أو المرسل مقاصد وهدافاً وراء تلك الحواجز التي تحجز بين النص وعالمه الخارجى، وهو المسمى بـ(مقاصد الإحالة الخارجية).

فالمرسل لا بد أن يكون على علم تام بالمجتمع الذي يعيش فيه، وبالمخاطبين الذين يشاركونه في حياتهم اليومية، وبنفسياتهم المختلفة، وهو ما يطلق عليه بالمقام وفي هذا يقول أزهر الزناد: " وفي هذا المقام تتوفر ملابسات لا يمكن حصرها، يقوم عليها الفهم والإفهام (1993 Al-Azhar Al-Zanad)، ويفهم من قوله هذا أن ملابسات النص لا حصر لها، فلكل نص ملابسات تختلف عن ملابسات نص آخر، وقد صدق البلاغيون في قولهم (لكل مقام مقال، ولكل مقال مقام)، فظروف تنشئة النصوص مختلفة، بيد أن الغاية التي تدل عليها وهي تفاعل النص مع عالمه الخارجى لا تختلف، ولذلك لا بد أن يكون المرسل على إدراك تام بالمجتمع الذي يعيش فيه، والأحداث التي تجري في ذلك المجتمع، وتدعيماً لهذا رأي رأى بعض الباحثين ضرورة تطابق الزمن بين المرسل والمتلقي، بمعنى أن يكون زمن مخاطبة المرسل المتلقي متطابقاً حتى لا يحصل هناك سوء التفاهم بينهما، قال الأزهر: "ولذلك يغلب أن يطابق... زمن التلفظ، ويشترك فيه الباطن والمتقبل، وهذا الاشتراك شرط أساسي في فهم النص... " (1993 Al-Azhar Al-Zanad).

وهذا الرأي لا يمكن التسليم له من كل وجه؛ إذ الإفادة لا تستلزم توحيد الأزمنة بين المتكلم والسامع حتى يعد الكلام مفيداً -وهذا مقرر في النحو- فقد يكون زمن الخطاب المنجز مختلفاً عن زمن المتلقي المحلل. وغاية ما يمكن أن نقول في هذا النص أنه يدلنا على أهمية مراعاة عالم النص، وأخذ نفسيات المتلقين بعين الاعتبار عند المخاطبة أو كتابة النص، فالتطابق الزمني ليس شرطاً في

فهم النص وإفهامه، والنص القرآني من أجل الأدلة على ذلك كما يأتي تفصيل ذلك في مظارنه. فإدراك ملابسات النص أو عالم النص يعين المرسل في تحديد الغايات والمقاصد التي من أجلها وضع النص، بل تعيينه في تشكيل ملفوظ هادف يحقق له مراده من المخاطبة.

فمقاصد الإحالة الخارجية كآلية تداولية تحدد وفقا للفرضيات التي يحددها المرسل قبل وضع النص بالنظر إلى المجتمع الذي يعيش فيه وأحوال المخاطبين، فمن تلك المقاصد: أولاً: السعي لإقناع المتلقي، وهو المسمى باستراتيجية الإقناع في المحاور الفلسفية، وهو أن يكون الكاتب أو المرسل يهدف من وراء الاعتماد على الرموز الخارجية أو الأحداث المحفوفة بالنص، إقناع المتلقي أو المخاطب بأن ما يوحى إليه لا يتحقق ولا ينسجم خيوطه في الرموز الداخلية فقط، وإنما تدعمه الواقعية، ويسانده المحسوس الحياتي الذي لا يماري فيه شخصان، ولا ينازع فيه عاقلان.

فمن ذلك الإحالة في قوله تعالى حكاية عن نبينا إبراهيم عليه السلام حين حطم الأصنام كلها إلا كبيراً لهم فوضع آلة الحطيم (فَجَعَلَهُمْ جُودًا إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ) (الأنبياء: ٥٨)، عندما سأله قال: (قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ) (الأنبياء: ٦٣)، فإبراهيم عليه الصلاة والسلام في مقام الحوار مع مشركي قومه الذين اتهموه بارتكاب الفعلة التي يعدونها من أشنع أفعال يمكن ارتكابها، وهو تحطيم الآلهة، ومعلوم أن الأصنام كانت لها أسماء معروفة عندهم تميزها عن بعضها ببعض، فإبراهيم كان يعرف تلك الأسماء بفضل عيشه معهم وإن لم يكن من عباد تلك الأصنام، فلو ذكرها لحصل هناك التباس ببعض الأسماء التي تشبهها، ولذهبت أذهابهم كل مذهب؛ لعلمهم أن هذه الأصنام جمادات لا حراك لها، ولا طاقة لها في تحطيم غيرها.

ولما كانت تصرفاتهم تعكس الواقع المشاهد الذي يدل على أن هذه الأصنام مجرد جمادات لا تنفع ولا تضر، أشار إبراهيم عليه السلام ب(هذا) إشارة خارجية إلى كبير تلك الأصنام المتمثل في المقام المشاهد لهم جميعاً؛ وذلك ليقنعهم أن هذه الفعلة -كسر الآلهة- جاءت وفقاً لعقيدتهم وإن كانت مخالفة للواقع الفعلي، إلا أن عقيدتهم وتصرفاتهم تدل على أنها تنفع وتضر، ولذلك قال تعالى عقيب الآية السابقة (فَرَجَعُوا إِلَى أَنْفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنْتُمُ الظَّالِمُونَ) (الأنبياء: ٦٤)، وذلك لما رأوا أن عقيدتهم وتصرفاتهم تخالف الواقع والحقيقة المشاهدة، ومع ذلك تمادوا في عنادهم ولدادهم. فقد نأى نبينا إبراهيم عليه الصلاة والسلام عن أن ينظم اسم كبير الأصنام في سلك هذا النظم الداخلي فرارا من الوقوع في اللبس، وإنما عمد إلى المعرف الخارجي المستمد من المقام، طلباً لإقناع المخاطبين، وإقامة الحجة عليهم بأن ما يعتقدونه مخالف للواقع المشاهد. والأمثلة على ذلك كثيرة في التراث العربي.

ثانياً: من مقاصد الإحالة الخارجية: تمكين المتلقي من المشاركة في بناء النص من خلال اطلاعه على مواطن النقص في النص مما تعيينه على فهم النص فهما صحيحاً. إن إحالة عنصر إجمالي إلى

عنصر إشاري خارجي في مقام التخاطب دليل على رغبة المتكلم أن يكون النص أو الخطاب خطابا تشاركيا تفاعليا بينه وبين القارئ أو المتلقي، إذ إن اكتشاف العنصر الإشاري الخارجي مرهون بمعرفة المقام الذي قيل فيه، فالنص الخالي من العنصر الإشاري-الذي يعد عنصرا استكشافيا للعنصر الإجمالي- يعد نصا ناقصا مبتورا عند النظر إلى البنية الظاهرة للنص.

فبناء على ذلك يأتي القارئ ليتلافى هذا النقص الظاهري، وينسج خيوط النص من خلال إيجاد معاوضات هذا النقص، ولا يمكن له ذلك إلا إذا فحص شريان النص فحصا حكيما، واختبر خيوطه المتناثرة داخل النص وخارجه، وذلك من خلال الإحاطة بملايسات النص، والأحوال المحفوفة بالنص.

ولا يمكن للمرسل أن يكتب نصا أو يلقي خطابا خاليا من العناصر الإشارية دون أن يعتبر المقام، ونفسيات المتلقين، والحوادث الجارية فيه، فهو من هذا الوجه يشارك المتلقي في بناء النص؛ إذ إن المتلقي سيقوم باستكشاف هذه العناصر الإشارية من خلال استنطاق المقام، وملايسات النص المختلفة، أملا أن يسد هذا الفراغ الذي تركه انعدام العنصر الإشاري في البنية الظاهرية للنص. مثال ذلك قول الفرزدق يصف (علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب) أما هشام بن عبد الملك (1987 Faour):

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته ❖❖❖ والبيت يعرفه والحل والحرم

فالإشارة في قوله (هذا) إلى عنصر غير لغوي، فهو يشير إلى ذات خارج اللغة، وهو (علي بن الحسين) رضي الله عنه، وقد اعتمد الفرزدق في هذا على المقام، حيث إن المخاطب- هو أمير المؤمنين هشام بن عبد الملك- أبدى امتعاضه من تصرفات الناس حين رءوا (علي بن الحسين) -والقصة معروفة مذكورة في مظانها- فاستجهل هشام- رحمه الله تعالى- معرفة علي بن الحسن فأراد الفرزدق أن يشاركه في بناء القصيدة فأنزل تجاهله لمعرفته منزلة من له علم به، فحذفه من البنية السطحية للنص، وأشار إليه إشارة خارجية لعلمه به، فهو إذن مشارك له في بناء القصيدة، واستكشاف رموزها الداخلية والخارجية.

ثالثا: من مقاصد الإحالة الخارجية، الرمي إلى الاختصار والإيجاز بناء على حضور المتلقي المسرح التخاطبي. إن العرب لا تحذف من البنية الداخلية إلا وتجعل للمحذوف دليلا يهدي القارئ إلى ذلك المحذوف، وغالبا ما يعول على الحذف لقصد الاختصار والإيجاز بناء على القرائن اللفظية، أو الحالية المقامية، ولا شك أن البعد التداولي مرتكز أساسي في الدراسات النصية، فالمقام من أهم الأدلة وأقواها على الحذف، بيد أن ذلك مبني على حضور المتلقي مسرح الخطاب غالبا، فحضور المتلقي كاف في إدراك معاوضات النص، وفك رموزه، ومن ذلك قوله تعالى: (هُدًانِ حَصَمَانِ آخْتَصِمُوا

في رَبِّهِمْ) (الحج: ١٩). فالمشار إليه في قوله تعالى (هذان) غير مذكور في الآية الكريمة، والمعلوم أنك لا تشير إلى شيء إلا وهو معلوم لدى المخاطب، فعلم المخاطب بها أكسبها نوعاً من التعريف المبين في نحو الجملة، فلما كان المشار إليه غير مذكور في الآية دل ذلك على أن الله تعالى اكتفى بعلم المخاطبين به، وبالمقام المشاهد عندهم، وهو حضورهم مشهد التلقي.

والحضور قد يكون جسيماً، وقد يكون ذهنيًا، فينزل الحضور الذهني منزلة الحضور الجسمي، فيما أن القرآن الكريم صالح لكل زمان ومكان، وكان كثير من المخاطبين لم يشاهدوا مسرح هذا الحدث العظيم، نُزِّل حضور القصة في أذهانهم لشهرتها منزلة الحضور الجسمي، وقد عبَّ ابن عاشور على هذه القصة بقوله: "فتكون هذان إشارة إلى فريقين حاضرين في أذهان المخاطبين فنزل حضور قصتهما العجيبة في الأذهان منزلة المشاهدة حتى أُعيدَ عليها اسم الإشارة الموضوع للمشاهد" (1984 Ibn Ashour)

رابعاً: من مقاصد الإحالة الخارجية بيان تفاعل النص مع المظاهر الاجتماعية. تعد الإحالة الخارجية من أهم المظاهر الدالة على تفاعل النص مع المجتمع، فحيوية اللغة نابعة من كونها كائن حي تنمو مع نمو المجتمع البشري، وتتكيف معه بحسب ظروفه المختلفة. والإحالة الخارجية تأتي لتؤكد هذا التفاعل، وتوصل جذوره، فالنص الخالي من العنصر الإشاري نص مجمل يفتقر إلى البيان، والمفترض أن يكون المبين من جنس المبين، فلما اختلفا دل ذلك على أن الجنسية المتوقعة في المبين والمبين ليست ضرورية، إذ إن المبين (الإشاري) ليس عنصراً لغوياً حتى يقال إنه من جنسه، فلما كان المبين من غير جنس المبين دل ذلك على أن تكوين النص لا يكون بواسطة اللغة فقط، وإنما يتكون بمعونة كل ما يحف ويحيط بها من ظروف، وأحداث، وأحوال، ومقامات مختلفة. فحمل الرموز اللغوية على ما ليست بلغوية دليل على أهمية ما ليست لغوية، ولا يمكن الاعتداد بالرموز اللغوية فقط نائياً عن المجتمع الذي يمثلها، فهوية اللغة نابعة من المجتمع الذي قيل فيه، والأشخاص الذين يتداولونها في حياتهم اليومية.

فتفاعل اللغة مع المجتمع -البعد التداولي-، من القضايا المهمة في الدراسات النصية، وبدونه لا تقوم لها قائمة، فهو عمودها الفقري، ومن أهم الأبعاد الثلاثة التي تنغياها الدراسات النصية، وهو الجانب التواصلية من اللغة؛ إذ به يتجلى قصد اللفظ أو المرسل. والمثال على ذلك ما ورد في حديث المغيرة "أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ذهب المذهب أبعد" (2009 Abu Dawood)، قال السندي: "مفعول من الذهاب وهو يحتمل أن يكون مصدراً أو اسم مكان وعلى الوجهين فتعريفه للعهد الخارجي والمراد محل التحلي" (2009 al-Sindi Muhammad).

فقد بين السندي أن (أل) في (المذهب) تحيل إلى ذات خارجي، وهو مكان معروف لدى المخاطبين، وهذا المكان كان معهوداً في المجتمع النبوي صلى الله عليه وسلم، ولذلك اكتفى بذكر (أل)

العهدية التي تصرف أذهان المخاطبين إلى هذا المكان المسمى ب(البراز)، وهو مظهر من مظاهر المجتمع البشري، قال الدكتور محمود إبراهيم خليل (والسياق، وهو المناخ الاجتماعي والمكاني والزمني المحيط بعملية التواصل اللغوي) (2007 Al-Farahidi Khalil)، فالإحالة إلى المكان الخارجي دليل على مكانة المجتمع في تكوين المنظومة اللغوية، فضلا عن الاعتداد بالعرف السائد في المجتمع البشري، وهو الاكتفاء بالإشارة إلى المسمى دون التصريح به نظرا لذيوعه وانتشاره، وحضوره في أذهان المخاطبين، ولا شك أن العرف من أهم مظاهر المجتمع.

ثالثا: المتلقي، ودوره في قبول الإحالة الإخراجية كآلية تداولية. المتلقي اسم الفاعل من (تلقى) مأخوذ من (ل، ق، ي) بمعنى استقبل وأخذ، وفي التاج: "وتلقَّاه: استقبله؛ ومنه الحديث: (نَهَى عَن تَلْقَى الرُّكْبَانِ) (1993 Bukhari)... وتلقَّاه منه: أخذه مِنْهُ" (1421 Al-Zubaidi)، فالحقل الدلالي لكلمة (التلقي) دائر بين (الأخذ، والاستقبال) (2021 Mohammed).

وقد عرفه عبد الواحد في ثنايا حديثه عن دلالة التلقي المستنبطة من الذكر الحكيم التي توجي إلى معنى الفهم والإلقاف فقال: "فدلالة الاستعمال القرآني لمادة (التلقي مع النص تنبه إلى ما قد يكون لهذه المادة من إحياءات وإشارات إلى عملية التفاعل النفسي والذهني مع النص) (Abdul Wahid 1996)، فيعلم من قوله هذا أن (التلقي) هو عملية التفاعل النفسي والذهني مع النص، إذن فالمتلقي هو من يستقبل النص ويملكه، ويأخذه على وجه يكون موافقا لخلفياته الفكرية، والثقافية، والاجتماعية مما يحدد فهمه للنص أو عدم فهمه له.

والدراسات اللسانية في بادئ أمرها لم تول اهتماما كبيرا للمتلقي، خاصة عند البنيويين الشكليين الذين كانت دراستهم تدور حول وضع معايير لفك شفرات النظام اللغوي، مستغنيا في ذلك عن السياقات المختلفة التي تحوم حول اللغة، من ذلك لسانيات سوسير، أو ما عُرف بثنائيات سوسير، وكذلك حلقة براغ التي اهتمت بالنظام الداخلي للغة، وهو المعروف بالصوتيات ووظائفها، حاشا الدراسات التي عزيت إلى جاكوبسون التي حوى جزء منها على المعايير التي يتوقف عليها نجاح العملية التواصلية، فعليه يمكن أن يعد جاكوبسون من الأوائل الذين أشاروا إلى دور المتلقي في إنجاح عملية التواصل (2007 Mahmoud Khalil) (2022 karimistahi) (2014 khira)، وأيا ما كان من الأمر فإن هذه الدراسات تعد طليعة الدراسات التي أولت اهتمامها بالمتلقي.

وقد قفا رواد هذه المذاهب اللسانية علماء اهتموا بالمتلقي، وأفردوا فيه دراسات، بل وأطلقوا على بعض تلك الدراسات (نظرية المتلقي) من خلال وضع أسس علمية للمتلقي تتناول خلفيته الفكرية والثقافية والاجتماعية، وقد أطلق على توجهاتهم الفكرية هذه (مدرسة كونستانس الألمانية) (2014 khira). ومن الأوائل من اهتم بالمتلقي العالم (هانز روبرت ياوس Hans Robert Yoos) فقد دعا إلى ضرورة الاهتمام بالمستهلك اللغوي باعتباره منتجا فعليا للحدث اللغوي (2014 khira)، فالنظرة

الحقيقية للحدث اللغوي إنما يكون من جانب التفاعل بين المتلقي والنص، فمن جراء ذلك يحصل ارتياح نفسي لدى المنتج اللغوي.

ومما لا شك فيه أن عملية إنجاز النص اللغوي عملية تكاملية بين المرسل والمتلقي، فلا يمكن للمرسل أن ينجز خطاباً أو نصاً إلا والمتلقي له حضور في ذهنه، فهذا الحضور هو الذي يحرك ويحدد المسار الذي ينبغي أن يكون عليه الخطاب أو النص (khira 2014)، وقد أشار عبد السلام المسدي إلى هذا بقوله: "فإذا أسندنا إلى التجربة اهتدينا إلى أن المتكلم عامة يكتفٍ صيغة خطابه حسب الأصناف الذين يخاطبهم" (Al-Masdi 1986). وأشار الدكتور صبحي إبراهيم الفقي إلى أن: "المجتمع هو المنتج للنص وهو المتلقي، ومن ثم فهو الذي يحدد معناه من خلال البيئة المحيطة التي يعيش فيها المجتمع" (Al-Faqi Ahmed 2000)، فهو يقصد أن المجتمع هو الفرد والفرد هو المجتمع، فلا وجود للمجتمع إلا بالفرد إذن فالمجتمع يسهم في تكوين النص اللغوي بواسطة الأفراد.

إلا أن عبد السلام المسدي يرى أن تكيف الخطاب وتأقلمه مع المخاطب عفويٌّ فلا يصاحبه الوعي المدرك (Al-Faqi Ahmed 2000) بناء على اختلاف نوع الخطاب باختلاف أنواع المخاطبين وأجناسهم، وهذا الرأي في حد ذاته دليل على أن يكون المرسل والمبدع واعياً لواقع المخاطبين ومقاماتهم المختلفة، فعندئذٍ يستطيع أن يضمن النص عناصر تحرك عزيمة المتلقي وتجعله يدرك المقاصد التي يرمي إليها النص. وقد سبق أن أشرنا إلى أن القبول –الذي هو وظيفة المتلقي- مبني على قدرة المتلقي واطمئنانه بالقواعد النصية التي يودعها المرسل في ثنايا النص، ولا يمكن للمرسل أن يودع النص القواعد المائزة للنصية النصوص إلا وهو متيقن من إدراك المتلقي تلك القواعد.

فعليه لا يمكن أن نصف النص الذي جاء على هذا النمط بنص عفوي، وإنما هو نص اصطناعي صادر عن وعي وإدراك لواقع المخاطبين، ولذلك وصف الدكتور محمد عبدالرحمن محمد (Mohammed 2021) العلاقة التي تجمع بين المرسل والمتلقي بالعلاقة النفعية المتبادلة؛ إذ إن المتلقي يسعى في إفادة المتلقي وإثارة عاطفته بواسطة تلك الرموز اللغوية، والمرسل يشعر بالراحة النفسية إذا أحسن بوصول الرسالة التي أراد إيصالها إلى المتلقي، فلا بد حينئذٍ أن يكون النص أو الخطاب اصطناعياً لا عفويّاً خالياً من القصد، فالقصدية معيار أساسي في أي خطاب لغوي.

فالنص إذن له حضور في نفس المرسل وحضور في نفس المتلقي وبهما يتحقق وجود النص، ولذلك يقول الدكتور محمد عبدالرحمن محمد: "إذن هناك طرفين للاتصال الإبداعي (مرسل ومستقبل) وبهما يتحقق وجود النص، الذي قد ينقسم إلى وجودين يكمل كل منهما الآخر، الأول: لحظة إبداع النص، والآخر لحظة التلقي والتأثير في المتلقي، وتعبير آخر هما شقان للعملية الإبداعية (Mohammed 2021). فالمتلقي شريك المرسل في عملية إبداع النص وإنجازه، فعليه لا بد أن يكون مدركاً للحقائق التي يريد المرسل إثارتها بناء على واقعها الاجتماعي، وقد أشار الدكتور صبحي

إبراهيم الفقي إلى أن "المتلقي هو الجهة المتفردة بالحكم على تماسك النص (2000 Al-Faqi Ahmed). وقد أشار (ياوس) إلى أن المتلقي يتعامل مع النص بمعيارين أساسيين هما (2014 khira) (karimistahi) (2022: ١) أن يكون للمتلقي حس لغوي يمكنه من إدراك النواحي الجمالية للنص، وبتعبير آخر أن يكون المتلقي قادرا على إدراك المعايير النصية التي يحتوي عليها النص والتي تميز بين النص واللانص. (٢) الروافد الاجتماعية والثقافية، والخبرات الماضية التي تعينه على استجلاء إحالات النص، أو العناصر الإشارية التي لم تذكر في نسيج النص.

فبناء على هذا يمكن لنا أن نقسم المتلقي إلى قسمين رئيسيين:

١. القارئ المتفاعل أو القارئ المتوقع: هو القارئ الخبير الذي يواجه النص للغوي بمجموعة من المخزونات المعرفية السابقة، أو الخبرات الاجتماعية والخلفيات الثقافية التي تؤهله على سد الثغرات الملحوظة في النص اللغوي، ويعرف هذه الخبرات والخلفيات الثقافية عند القارئ ب(أفق التوقع)، فباختلاف توقعات القراء تختلف محامل النص، فيصبح النص حاملا للمعاني المختلفة (2022 karimistahi)، كل يفسره حسب ميوله النفسي، وخبراته الاجتماعية، وخلفياته الثقافية، وهو بهذا الوصف مستوفيا للمهمتين الأساسيتين المنوطتين بالقارئ، وهما:

أ. مهمة الإدراك المباشر، وهي المتعلقة بإدراك الرموز الشكلية للنص وتفكيك شكله البنيوي للوصول إلى المعنى المقصود.

ب. ومهمة الاستذهان، وهي عملية نفسية تتعلق بربط رموز النص الداخلية بالرموز الخارجية، وهو التفاعل بين النص والبيئة الثقافية والخيالات النفسية (1996 Abdul Wahid). ولا نعني بهذا القارئ أن يكون مغلقا على نفسه دون الانفتاح على ثقافات أخرى، بحيث لو صادمه نص من النصوص معبر عن ثقافة أخرى انزوى في زاويته، وعدَّ هذا النص نصا خاطئا، وإنما نعني أن يكون القارئ حرا (1996 Abdul Wahid) يحلل النصوص وفقا لمعطيات النص الفني أو الثقافي، بحيث لا يأنف من استجلاء الأفكار الواردة في النص بكل وضوح، بناء على البيئة والثقافة التي يمثلها النص، فحقائق النصوص مختلفة.

٢. القارئ الشكلي أو القارئ البنيوي، وهو القارئ ذو مهمة واحدة وهي مهمة الإدراك المباشر، هذا النوع من القارئ لا يهتم إلى الرموز اللغوية الشكلية، فهو يحاول جاهدا للوصول إلى المعنى بواسطة الشكل البنيوي للنص، دون أن يلقي بالا بالمتغيرات أو الحثيات الثقافية والاجتماعية التي توضح غموض كثير من النصوص، وتفسر إحالاتها التي تشير إلى خارج النص (Abdul Wahid 1996).

وهذا التقسيم للقارئ مبني على القصدية التي يتغيها المرسل، فالمرسل إما أن يقصد القارئ أو لا يقصده، فإن قصده فإما أن يكون القارئ خالي ذهن، أو يكون عالما بقصدية الخطاب، فبناء

على ذلك فلا بد للمرسل أن يضمن الخطاب أو النص مرجعيات لغوية أو معايير نصية تهدي القارئ إلى استكشاف واستجلاء نصية النص من عدمها. فعليه القارئ الذي يدرك مواقع هذه المعايير وله القدرة على الربط بين رموز النص الشكلية، والرموز الخارجية التي لا وجود لها في داخل النص، وإنما يستعين في ذلك بخلفياته الثقافية، وخبراته المعرفية، وميوله النفسية، هو المسعى بالقارئ المثالي أو القارئ المتفاعل.

بناء على ما سبق تقرير نعلم أن المتلقي ركن أساسي في تكوين النص فهو كما يقال: "قراءة ثانية للنص" (2000 Al-Faqi Ahmed)، فالنص عبارة عن رموز داخلية منسجمة مع أحداث خارجية، "فالنص يعد حواراً قائماً بين قائل النص والنص والمتلقي" (2000 Al-Faqi Ahmed)، فعليه دور المتلقي في قبول الإحالة الخارجية يتجلى في أمرين أساسيين هما:

١. قراءة النص قراءة واعية من خلال استنطاق البناء الشكلي للنص، محاولاً في ذلك كشف مواطن الانقطاعات التي تحدث في النص، مع استفراغ الجهد في سد الفجوات وملء الفراغات التي تتركها تلك الانقطاعات. فالمتلقي ليس مجرد مستقبل للنص فحسب، فلا بد أن تكون عنده قدرة وكفاءة في تفكيك النص ومعرفة مغابته، ويتطلب منه هذا أن يكون عالماً بمكونات النص التي تتمثل في لغة النص وأسلوبه وسياقه وسباقه (1997 Bahiri Saeed). فالقارئ منشئ ثانٍ للنص فلا بد أن تكون عنده القدر القواعدي التي تؤهله لتفكيك النص (1997 Bahiri Saeed). إن النص كما قال سعيد بحيري: "إن النص مفتوح، ينتجه القارئ في عملية مشاركة، لا مجرد استهلاك، هذه المشاركة لا تتضمن قطيعة بين البنية والقراءة، وإنما تعني اندماجهما في عملية دلالية واحدة، فممارسة القراءة إسهام في التأليف" (1997 Bahiri Saeed)، فالقارئ المثالي هو القارئ المشارك للمنشئ في تكوين النص، بحيث يفك شفرات النص ويحلله بناء على معرفته للغة النص وأسلوبه.

٢. استحضار الأحداث واستنطاق الوقائع التي لها صلة مباشرة بالنص، فالنص يتكون من منطوق ومسكوت، فيتعرف على المنطوقات من خلال قواعد الإنتاج (1997 Bahiri Saeed) التي تتموضع في الشكل الظاهري للنص والتي تتمثل في لغته وأسلوبه، وأما المسكوت عنه في النص فلا يمكن استكشافه إلا من خلال استنطاق الأحداث واستحضارها في المسرح التحليلي، ومعرفة أنواع السياقات التي تحوم حول النص اللغوي، "أن هذا التواصل ليس بين أجزاء النص الداخلية فقط، بل يتعداه إلى التواصل بين المنتج والنص والمتلقي، إضافة إلى البيئة المحيطة (Bahiri Saeed) (1997).

فالإحالة الخارجية نوع من المسكوت عنه في النص، فالأصل أن العنصر الإشاري لا يحذف من النص إلا إذا علمه المخاطب، وقد أشار البدي في منظومته إلى هذا بقوله (Without the date) albadawiu:

ولحضوره بكل ذهن عن ذكره بمضمر استغني

فالمُنشئ لا يسكت عن شيء في النص إلا وقد علم استكشاف القارئ له اعتمادا على المقام، فلا بد للقارئ باعتباره مؤلفا ثانيا (1997 Bahiri Saeed) للنص أن يستحضر تلك الأحداث والوقائع التي لها صلة بالنص حتى يسد الفراغات التي تركها المنشئ. فعليه تفاعل المتلقي وردة فعله تجاه النص هي التي تبين موقفه من قبول الإحالة الخارجية وعدم قبولها، وهي مبنية على مدى إدراكه لاتساق النص وتناسج بنيته الظاهرة، ومدى استحضاره للأحداث التي تسهم في سد الفراغات التي يتركها المرسل. فربط البنية الظاهرة برموز غير لغوية تدل على لباقة المتلقي وعلى مشاركته الفعلية في تكوين النص.

فالإحالة الخارجية تفرض على المتلقي التعرف على مكامن النص وعلى مغابنه، فاستكشاف العناصر الإشارية خارج النص يعد قراءة ثانية للنص؛ إذ إن الإحاطة بالبنية الظاهرة للنص، ومحاولة تفكيكها لبيان اتساقها بعضها ببعض يقدر عليه كل من له حظ من قواعد التركيب، وأما إدراك مظان ما سكت عنه في النص ومحاولة ربطها بالرموز الداخلية فهذا لا يُستساغ إلا لمن شارك في بناء النص مشاركة فعلية، فاستكناه الأحداث واستكشاف المواقف المرتبطة بالنص إسهام في بناء النص، وقراءة ثانية للنص. إذن القارئ الذي يدرك تلك الأحداث ويتفاعل معها، ويحاول توالد معان من النص بناء على خبرته وثقافته هو المسمى بالقارئ ذو إمكانات غير محدودة، فدوره لا يقتصر على فك شفرات البنية الداخلية للنص، بل يتعداها إلى عالم النص الخارجي.

وفي الختام إن النصيين تناولوا ظاهرة الإحالة باعتبارها داخلة تحت معيار من المعايير النصية التي حددها دي بوجراند وهو معيار السبك، وفي الحقيقة إن الإحالة مكونة من معيارين أساسيين، هما: معيار السبك ومعيار الحيك، فهي من أهم الوسائل النصية التي تتحقق فيها سمة البينية أو التقاطع مع الفنون الأخرى؛ لأنها تتشكل من ثلاثة أبعاد: البعد الشكلي، والبعد الدلالي، والبعد التداولي، والناظر في الدراسات النصية التي اهتمت بالإحالة يرى أن تلك الدراسات أو أغلبها تدور حول النوع الأول من الإحالة وهو الإحالة النصية الداخلية، ولا تكاد تجد أحدا منهم فصل القول في النوع الثاني (الإحالة المقامية) نظيرا وتطبيقا، ولا شك أن هذا مما يستدعي تساؤلات عدة، لماذا هذا الانكباب على هذا النوع الذي يمثل شطرا واحدا أو بعدا واحدا من الأبعاد الثلاثة، وهو البعد الشكلي وقد يضاف عليه البعد الدلالي، بيد أن النوع الثاني يتحقق فيه الأبعاد الثلاثة؟ والعزوف عن هذا النوع يمكن أن يُخَرَّج بأنه داخل في اختصاصات فن آخر، ظانا منهم أن هذا الفن قد قضمه قضمًا بحيث لم يترك لفن آخر التدخل فيه، وهذه الدراسة جاءت لتجيب عن هذه التساؤلات، وتبين أن الإحالة الخارجية كآلية تداولية تفيد في تعليم اللغة وتعلمها؛ لأنها تجعل المتلقي مشاركا فعليا في عملية بناء النص وتشكيل المعنى، فهي تجعل منه مستمعا أو قارئًا فاعلا لا قارئًا باردا يكتفي بالرموز الداخلية، وتدل على أن المرجعيات الاجتماعية والثقافية، والخلفيات الفكرية من أهم العناصر

المساهمة في بناء المعنى، وعليه هل يلزم من حضور مفهوم النص ومعناه في ذهن المرسل وفي ذهن المتلقي أن يتوافقا في النتيجة بحيث يلزم أن يكون تفسير المتلقي أو النتيجة التي توصل إليها متوافقة مع ما أراده المتكلم أو الكاتب؟ ولا شك أن هذا ينبغي على مدى قدرة المتكلم من تضمين النص ملامح ما يريده وهي المسمى بالإعلامية، ومدى كفاءة المتلقي على إدراك تلك الملامح وهي ما تسمى بالكفاءة التواصلية.

خاتمة

عُني هذا البحث بدراسة نقاط التقاطع بين التداولية والإحالة الخارجية مع التركيز على الإحالة الخارجية باعتبارها آلية تداولية؛ إذ بالنظر إلى حقيقة التداولية يتبين أنها أعم من الإحالة الخارجية، لأنها تعنى بدراسة الخطاب في سياقه التداولي، بمعنى أنها تهتم بارتباط الخطاب بالسياقات التي تحيط باللغة، ومنها: (المقام، والمتكلم، والمخاطب، والزمان، والمكان)، بينما الإحالة الخارجية هي علاقة افتقارية بين العناصر اللغوية الداخلية والمحيط الخارجي، أو ما يسمى بالعنصر الإشاري الخارجي، وهذا العنصر قد يكون ذاتا أو معنى، مع العلم أن هذا العنصر الإشاري يتشكل في الخارجي بناء على مراعاة المقام والمتكلم والمخاطب ونفسياتهما دون مراعاة زمان الخطاب أو مكانه، اللهم إلا إذا كان الخطاب خطابا غير مباشر حينها لا بد من مراعاة الزمان والمكان في تحديد العنصر الإشاري، وهو الموسوم بملابسات النص.

أثبتت الدراسة أن التواصل الناجع لا يمكن تحقيقه إلا إذا اشتمل الخطاب على الفرضيات التي يفرضها المرسل أو المتكلم، وأن يضمن الخطاب ملامح تلك الفرضيات وهي ما تسمى بالإعلامية، فمن خلال ملامح تلك الفرضيات يستطيع المتلقي أو القارئ من قراءة النص وفهمه وفق ما يريده المتكلم وعليها يكون القبول أو عدم القبول. وأثبتت أن أي نص لغوي أو خطاب مشتمل على العناصر الافتقارية كالضمائر، أو الإشارة، أو الموصول، أو أي أداة من الأدوات الافتقارية لا يمكن أن يؤدي معنى متكاملًا إلا إذا عُثر على العناصر الإشارية، خاصة إذا كانت تلك العناصر الإشارية غير مذكورة في النص، وأن تكوين المعنى وبناءه متوقف على تلك العناصر الإشارية الداخلية أو الخارجية، فعليه دور الإحالة الخارجية آلية تداولية في بناء المعنى دور جوهري.

أثبتت الدراسة أن الإحالة الخارجية كآلية تداولية تعد قراءة ثانية للنص؛ حيث إن اكتشافها تعتمد على المرجعيات الخارجية، سواء اجتماعية، أو ثقافية، فهي تقع خارج البنية الشكلية للنص، فعليه الإحاطة بالبنية الشكلية تعد قراءة أولية، ودراسة محيطات النص وملابساتها تعد قراءة ثانية للنص، ولا شك أن هذا من أنجع طرق تعلم اللغة؛ لاعتمادها على المشاركة الفعلية في عملية بناء النص، أو إدراك محيط النص غير اللغوي، خاصة حينما يكون الخطاب خطابا غير مباشر.

المصادر والمراجع

- Afifi, Ahmad : (2001) *Naḥwa al-naṣṣ ittijāh jadīd fī al-dars al-Naḥwī*, Maktabat Zahrā' al-Sharq.
- Al-Badawī, Ahmad, (bi-dūn al-tārīkh) *naẓm ghazawāt al-Nabī ṣallā Allāh ‘alayhi wa-sallam*.
- Al-Badawī, Ahmad, *naẓm ghazawāt al-Nabī ṣallā Allāh ‘alayhi wa-sallam*, Waqfiyat al-Amīn Ghāzī lil-Fikr al-Qur’ānī.
- Al-Biṭāshī, Khalīl : (2009), *al-Tarābuṭ al-naṣṣī fī ḍaw’ al-Taḥlīl al-lisānī lil-khiṭāb*, Dār Jarīr lil-Nashr wa-al-Tawzī‘.
- Al-Bukhārī, Ismā‘īl : (1993), *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*, Dimashq : Dār Ibn Kathīr, Dār al-Yamāmah.
- Al-Fiqī, Ṣubḥī : (2000), *‘ilm al-lughah al-naṣṣī bayna al-nazarīyah wa-al-taṭbīq dirāsah taṭbīqīyah ‘alā al-suwar al-Makkīyah, al-Qāhirah : Dār Qibā’ lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘.*
- Al-Ḥājj, Kamāl : (2020), *naẓarīyāt al-ittiṣāl wa-al-I‘lām, al-Sūrīyah min Manshūrāt al-Jāmi‘ah al-‘Arabīyah al-Sūrīyah.*
- ‘Alī, Muḥammad : (2004), *al-Iḥālāh wa-atharuhā fī Dalālat al-naṣṣ wtmāskh*, Majallat al-Dirāsāt al-lughawīyah mj6 ‘1.
- Al-Masaddī, ‘Abdussalām, *al-uslūb wa-al-uslūbīyah, Ṭab‘ah thālithah*, Tūnis, Dār al-‘Arabīyah lil-Kitāb.
- Al-Sayyid, Rabāb : (2016), *al-Iḥālāh al-maqāmīyah min khilāl riwāyah bākah 1 "Allāh Ḥasan" Majallat Ḥawliyat ādāb ‘Ayn Shams – al-mujallad 44-*.
- Al-Sijistānī, Abū Dāwūd : (2009), *Sunan Abī Dāwūd*, Dār al-Risālah al-‘Ālamīyah.
- Al-Sindī, Muḥammad : *Ḥāshiyat al-Sindī ‘alā Sunan Ibn Mājah*, Bayrūt : Dār al-Jīl.
- Al-Ṭabarī, Ibn Jarīr : (2001), *Jāmi‘ al-Bayān ‘an Ta’wīl āy al-Qur’ān*, Dār Hajar lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘ wa-al-i‘lān.
- Al-Zannād, al-Azhar : (1993), *Nasīj al-naṣṣ baḥth fī mā yakūn bi-hi al-malfūz naṣṣan*, al-Azhar, al-Markaz al-Thaqāfī al-‘Arabī.
- Al-Zubaydī, Murtaḍā, (1421h), *Tāj al-‘arūs min Jawāhir al-Qāmūs*, al-Kuwayt : Dār al-Hidāyah.
- bālbzār, Abū Bakr : (2009), *Musnad al-Bazzār al-manshūr Bāsim al-Baḥr al-zakḥkhār, al-Madīnah al-Munawwarah : Maktabat al-‘Ulūm wa-al-Ḥikam.*
- ‘bdālwāḥd, Maḥmūd ‘Abbās : (1996), *qirā‘ah al-naṣṣ wa-jamālīyāt al-talaqqī bayna al-madhāhib al-Gharbīyah al-ḥadīthah wtrāthnā al-naqdī (dirāsah muqāranah)*, Dār al-Fikr al-‘Arabī.
- Buḥayrī, Sa‘īd : (1997), *‘ilm Lughat al-naṣṣ al-mafāhīm wa-al-ittijāhāt, alqāhrt-Lubnān : Maktabat Lubnān Nāshirūn, al-Sharikah al-Miṣrīyah al-‘Ālamīyah lnshr-Lūnjmān, Ṭubi‘a Dār Nūbār lil-Ṭibā‘ah.*
- Buḥayrī, Sa‘īd : (2005), *Dirāsāt lughawīyah wa-taṭbīqīyah fī al-‘alāqah bayna al-binyah wa-al-dalālah, al-Qāhirah : Maktabat al-Ādāb.*
- Dī bwjrd, Robert, tarjamat : Ḥassān, Tammām : (1998), *al-naṣṣ wa-al-khiṭāb wa-al-ijrā’, al-Qāhirah : ‘Ālam al-Nashr al-Qāhirah.*
- Fā‘ūr, ‘Alī : (1987), *Dīwān al-Farazdaq*, Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah Bayrūt.
- Ibn ‘Ashūr, Ṭāhir : (1984), *al-Taḥrīr wa-al-tanwīr*, Tūnis : al-Dār al-Tūnisīyah lil-Nashr.

- Ibn Fāris, Aḥmad : (1972), Mu‘jam Maqāyīs al-lughah, mṣr-Bayrūt : shrkh Maktabat wa-Maṭba‘at Muṣṭafá al-Bābī al-Ḥalabī wa-Awlāduh bmṣr-Dār al-Jīl, wa-Dār al-Fikr.
- Ibn Mājah, Muḥammad : (2009), Sunan Ibn Mājah, Dār al-Risālah al-‘Ālamīyah.
- Jākwbswn, Rūmān. (1988). Qaḍāyā al-shi‘rīyah. tarjamat : Muḥammad al-Walī wa-Mubārak Ḥannūn. Dār Tūbqāl lil-Nashr
- Khalīl, Ibrāhīm : (2007), fi al-lisānīyāt wa-naḥwa al-naṣṣ, Dār al-Masīrah lil-Nashr wa-al-Tawzī‘ wa-al-Ṭibā‘ah.
- Khayrah, , qndsy : (2014), al-tafā‘ul bayna al-naṣṣ wālqār’ qirā’ah fi Nazārīyat jamālīyah al-talaqqī ladá "yāws" wa "ayzr", Majallat al-naṣṣ.
- Khtām, Jawād : (2016), al-Tadāwulīyah uṣūluḥā wa-ittijāhātihā, Dār Kunūz al-Ma‘rifah lil-Nashr wa-al-Tawzī‘.
- Khtām, Jawād : (2016), al-Tadāwulīyah uṣūluḥā wa-ittijāhātihā, ta’līf : al-Shāriqah, Dār Kunūz al-Ma‘rifah lil-Nashr wa-al-Tawzī‘.
- Krmsthy, Fāṭimah : (2022), Nazārīyat al-talaqqī, Jāmi‘at ibn Zāyid lil-‘Ulūm al-Insānīyah _ Shu‘bat al-Nashr wa-al-Khidmāt al-ma‘lūmātīyah.
- Muḥammad, Muḥammad ‘Abd-al-Raḥmān : (2021), al-mutalaqqī wa-atharuhu fi tawjīh al-naṣṣ al-Adabī min khilāl al-Turāth al-naqdī wa-al-balāghī, Majallat Risālat al-Mashriq j36, ‘3.
- Mukhtār, Aḥmad : (2008), Mu‘jam al-lughah al-‘Arabīyah al-mu‘āṣirah, ‘Ālam al-Kutub.
- Ywl, Jūrj : (2010), al-Tadāwulīyah, al-Dār al-‘Arabīyah lil-‘Ulūm Nāshirūn, al-Ṭab‘ah al-ūlá.